

متاحف الآثار

في مصر

ألقى المسيو ماسيرو مدير مصلحة الآثار المصرية خطبة في الجمعية العلمية الفرنسية في باريس ، تكلم فيها عن أعمال الحفر والآثار في مصر ، جاء فيها عن المتاحف قوله :

ان انشاء متاحف المديرية في نظري أمر لا بد منه . وكنت من أول وصولي الى مصر (١٨٨١ - ١٨٨٦) قد رأيت أن متحف بولاق يضيق عن استيعاب كل ما تُخْرِجُهُ أرض مصر من الآثار ، وانه لا بد من انشاء متحف في الاسكندرية ، تُعرض فيه آثار العهد اليوناني الروماني . لكن الحوادث السياسية التي جرت في ذلك الحين حالت دون تحقيق هذه الأمنية

ولما رجعت سنة ١٨٩٩ وجدت الآثار المجموعة في الجزيرة مكدسة بعضها فوق بعض فصعقت النية على أن أُنشئ في جهات مختلفة متاحف محلية تُعرض فيها الآثار المختصة بكل مديرية ، الدالة على تاريخها وحياتها القديمة . أما الآثار التي تتعلق بالتاريخ المصري العام فتوضع في متحف القاهرة

وبما ان ميزانية المصلحة لم تكن تقدر على القيام بالنفقات الطائلة التي يتطلبها المشروع ، رأينا ان نشارك الأفراد ، أو بالأحرى الدوائر المحلية ، في الأمر . فبدأنا نحو سنة ١٩٠١ بالاقصر ، لكننا لم ننجح في سعيينا . وفي

سنة ١٩٠٥ عاودنا الكرة ثانية ، وفاوضنا شركة ترعة السويس ، فلم نَفْزُ
بالنتيجة التي كنا نرجوها بفضل مساعدة البرنس دارنبرغ ، مع أنه كان
في الاسماعيلية في ذلك العهد شبه متحفٍ جُمعت فيه الآثار التي كان قد
وجدها المسيو كليدا في حفر الترعة

ولم يكن الأمر كما تقدم في أسيوط وأسوان . فان مساعيَّ هناك
كُلِّتْ بالنجاح التام . والفضل في انشاء متحف اسوان عائد الى مصلحة
الري التي تنازلت لنا في أواخر سنة ١٩١١ عن البناية التي كانت قد
شيدتها لمهندسيها في جزيرة « أنس الوجود » . وقد جمعنا في المتحف
المذكور الآثار التي وجدها في بلاد النوبة بين ١٩٠٨ و ١٩١١ الخواجات
ريستر وفيرث ، وفتحنا أبواب المتحف للعموم في أول سنة ١٩١٢
وأرصدت لنا نظارة المالية سبعة آلاف فرنك للاتفاق عليه . فهو والحالة
هذه متحف الحكومة المصرية

والفضل في انشاء متحف اسيوط عائد لسيد بك خشبه الذي كان
قد نال رخصةً بأجراء حفريات في المديرية . وكان يتاجر بالنصف الذي
هو حصته من الآثار المكتشفة . لكن أحمد بك كمال المتولي مراقبة الحفر
من لدن مصلحة الآثار تمكن من اقناعه بأن الواجب الوطني يقضي عليه
بأن ينشئ على نفقته في مسقط رأسه متحفاً يجمع فيه على الأقلّ قسماً
من النصف الذي يخصه فأنشأ المتحف وتسلمناه هذا العام
وقد نحا هذا النحو مجلسان آخران ويمكننا القول أن المشروع سائر
في أحسن السبل